معوقات مجتمع مدني السوي من خلال سوء دور مؤسساته

زواوي رايس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس .

1 . مقدمة:

يبقى نجاح التنشئة الاجتماعية أو إخفاقها متعلق بالالتزام وفقا لإيديولوجية المجتمع الذي ينتمي إليه، أي لابد من وجود منطلق مشترك تتجمع حوله عمليات التنشئة المختلفة تكون منضبطة لحكم تفاعلات مختلف مؤسساتها، إيديولوجية يلتزم بها الآباء في الأسرة والمعلمون في المؤسسة التربوية – البيداغوجية والمجتمع عموما بكافة مؤسساته حتى يستطيع من إعداد النشء، بالشكل الذي نريده بتجنيه للعنف.

تحقيق مجتمع مثالي خال من كل أشكال العنف يعني ضرورة التزام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالمنطلق الإيديولوجي الذي يفرضه المجتمع بتحقيق التزامه بكافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ما يخلق تبدد التناقض بين مؤسساته اجتماعيا، هو شعور الفرد بالانتماء للمجتمع.

نعتقد أنّ نجاح مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن الحدّ من ظاهرة العنف في المجتمع، هو في إشراك كافة مؤسسات المجتمع المدني التي تمثله حتى يتسنى لنا متابعة قضاياه من خلال أشكلة أطاريحه، وهذا يعني: « أن تكون مجموع المعايير والقيم المشتقة من الثقافات ذات الطبيعة العصرية قادرة على تجهز الشخصية بمضمون قيمي وإيديولوجي يرشد حركتها في المجال الاجتماعي ويساعد على نضجها وجعلها قادرة على مواجهة مشكلات وقضايا العصر» (لندة، 2010)

يتحتم على المؤسسات المكوّنة للنسق الاجتماعي أن تعمل على ضرورة الاتساق بين مضمون التنشئة الاجتماعية ومتطلبات البناء الاجتماعي التي تنتمي إليه فترعى الأفراد للإنتماء لذويهم ومجتمعاتهم ولا تحضرهم لمجتمعات أخرى بحيث يكونون على عتبة من العنف.

إنّ تحقيق الصحة النفسية، يستلزم تآزر المؤسسات القائمة على تنشئة الأفراد وتوفير فضاء للاتصال والاستمتاع إلى النشء لا إلى النظر إليه لممارسة سلطة، فكل أشكال الخوف والترهيب، باتت منبوذة اجتماعيا، لأنّ في ممارسة العقاب والخوف لإلزام الأفراد على الانضباط ينشئ لنا أفراد عنيفين هم بالدرجة الأعلى غير سويّين، حيث الصحة النفسية، هي في التوافق النفسي والاجتماعي، وبذلك يكون الفرد مسؤولية الجميع، ولا يمكن تحميل الإخفاق أو حتى الاضطرابات والانحرافات السلوكية إلى مجال معيّن، بل هو مسؤولية كل المؤسسات الاجتماعية التي التزمت بحقّها لمراعاة الفرد وتنشئته، هذه القضية الخاصة بكل أشكال الانحراف والعنف لفتت الأنظار إلى إيجاد كل الفعاليات لإنجاح مجتمع صالح خال

على الأقل من دوافع حدوث العنف، أو بالأحرى تلمس أسبابه.

وعلى نحو متوافق، نجاح التنشئة الاجتماعية، هو في تكامل مضامين كافة مؤسساتها بتغطية كل المراحل العمرية في كافة المجالات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية والصحيّة التي يتعرض لها الطفل، ما يؤثر على الارتباط بين الأفراد وسياقهم الاجتماعي، فيتحول إلى كائن أناني رافض عنيف يتجه إلى كل مكان دون توجيه كنتيجة عن التعارض بين الأسرة والمدرسة من حيث المفاهيم والقيم ومعايير السلوك كبعض التفاعلات التي تعلمها الأسرة للطفل وهي غير مقبولة في المؤسسات الاجتماعية، أو كأن نلحظ التناقضات في أساليب التنشئة الاجتماعية بين القول والفعل كأن يرفع شعار المساواة ودرجة الاستحقاق وتكافؤ الفرص، فيجد الفرد نفسه مكبلا بالمعوّقات أمام ضعفه في مواجهة التناقض.

ما يهم المختصون والمربّون من التنشئة الاجتماعية، هو أن يجد الطفل (الفرد) محيطا سليما يتكيّف فيه ايجابيا حيث يكسبه هذا الوسط ثقة بالنفس وبالآخرين وهذا عندما يتحقق التناسب بين الأسرة والأقران (البيئة الخارجية)، فيستقر الفكر السيكولوجي على أنّ الفرد نتاج تفاعلات لا تحصى بين معطياته الوراثية وبيئته الفيزيقية والاجتماعية.

لقد أشارت الدراسات: « إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة العنف في الأسرة والظروف الاجتماعية والاقتصادية السلبية للأسرة، فالفقر والبطالة تؤدي إلى الإساءة للطفل » (أبو جادو، 1998) حيث أنّ أساليب التنشئة الاجتماعية غير المقبولة وغير السوية تحدّد عدد الجانحين والمرضى الفعليين، لذا، أعتبرت الأسرة المؤسسة الأولى التي يشعر فيها الفرد بالانتماء، وهي النموذج التربوي للحدّ من ظاهرة العنف إذا راعت تناسب تطلعات الفرد ومتطلبات الأسرة، وللحدّ من ظاهرة الإقصاء والعنف كنتاج عن التنشئة الاجتماعية غير السوّية تطلب حتما تكيّيف الفرد مع المؤسسات التربوية منها: الأسرة – المدرسة – رياض الأطفال – وسائل الإعلام – جماعة الأفراد – المؤسسات الدينية.

يقع الطفل أثناء رعايته بين الأسرة والمدرسة كأولى المؤسسات الاجتماعية التي تتكفل بالنشء جسمياً ومعرفياً وعاطفياً فتنعكس هذه الضمانات إيجابياً على النمو السليم للطفل بدءاً من أول مؤسسات التنشئة، لذا:

2 . الأسرة

لذا، الأسرة هي أول إطار اجتماعي ينمو فيه الفرد، حيث تتشكل فيها الملامح الأولى لشخصيته، وهي الأساس الأوّل لإشباع انفعالاته وحاجاته ما يضمن له تنمية طاقاته، فتعتبر الأسرة من أهم الأنظمة الاجتماعية لما لها من أهمية في تفعيل دور الفرد لاحقاً، إذا هو لاقى تنشئة سليمة، فيرتبط

فيها الفرد برباط الدم أو التبني.

يُعتبر الفرد نتاج تشكلات الأسرة من خلال ضبط لسلوكه اجتماعياً وأخلاقياً، حيث يستمد منها قيمه واتجاهاته باعتبارها تمثل الجماعة المرجعية التي يتكلم بها الفرد ومن خلالها يُقوِّم سلوكاته وأفعاله، وهي كذلك نسق مفتوح على المجتمع، فتجعل الفرد يتغوى بالخارج أثناء تكيُّفه بالبيئة وبجماعة الأقران...

يستقر الفكر السيكولوجي على أنّ الفرد هو منتوج لتفاعلات ومثيرات موجودة بالأسرة يقتبس منها الفرد قيمه، لذلك يُجمع علماء النفس والتربية والأسرة والاجتماع على أنّ البيئة المترلية الجيدة والسليمة هي الضامن على نموّ الجانب الانفعالي للطفل فتجعله متزناً، فعادة ما ينشأ الفرد بسيكوباتياً وهذا نتيجة عدم وجود الإشباع الانفعالي منذ الصبا، فتجعل الطفل (الفرد) يعوِّض عن هذا النقص الناتج عن الحرمان العاطفي، بالإشباع الجنسي والانحرافي، حيث إنّ عدم: «تعرض للحرمان – خاصة في السنوات الأولى للطفل– يوفر له فرصة النمو الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي السليم» (الزواوي، 2001) عندئذٍ ينتقل الطفل من العنف الحيواني إلى مجرد كائن إنساني اجتماعي تُضبطه التنشئة الاجتماعية السوية، ومهما حاولت الأطراف الاجتماعية من مختصين ومربين أن تجد وسطاً مغايراً وبديلاً عن الأسرة فإنّها لن تنجح كون الأسرة هي المؤسسة الأولية للتنشئة الاجتماعية.

يؤسس التفكير السيكولوجي على أنّ الفرد تتجاذبه قوتين هي بمثابة متغيرين:

- **الأولى**: هي البيئة الاجتماعية والفيزيقية في شكلها الموسَّع (التنشئة الاجتماعية).
- **الثانية**: هي المعطيات الوراثية، ومن ثم تصبح هذه العملية ذات متغيرين هما: الإنسان والمجتمع: « فيحاول هذا الأخير صياغة الفرد وفقاً لقيمه وثقافته» (لندة، 2010) وإذا كنا نتوق إلى أن نجعل من الإنسان مقياس للسلوك والتربية من خلال تحضره، فعلينا أن ننشئه في وسط سليم حتى نجنبه عنفه الممارَس على نفسه وعلى الآخرين.

إنّ تنشئة الطفل، إنّما هي في أساسها عملية تتم من خلال مراعاة كل المواقف التي تتم داخل مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تصهر على رعاية الطفل. لذا، يجب التركيز على الدور الذي تقوم به معظم الهياكل الاجتماعية والتي تؤثر في طبيعة التنشئة الاجتماعية، مما يجعل من عملية التأثير يمتد إلى جميع وظائفه السلوكية والنفسية كاللغة والانفعالات والمشاعر... كما أنّها تصبح ذات قدرة على تأسيس للسمات العامة للشخصية.

نعتقد أن ظاهرة العنف اشتدت انتشاراً في الوسط الاجتماعي، لأنّ الاهتمام بها كان من جانب الالتفات إلى أدواته، لا بالاهتمام في تأثيره على الفرد والمجتمع، لكونه: «نادراً ما كان موضوع

تحليل أو دراسة خاصة» (أرندت، 1992) نتيجة التستُّر على الأعمال التعنيفية التي يتعرض لها الطفل (الفرد) إجتماعيا- نفسياً، لأنّ طبيعة التعامل معه كفرد وكظاهرة لم تُعالج بالوقوف على الأسباب والحلول. وإنّما نُحمل بعض المؤسسات الاجتماعية ما آلت إليه الأوضاع من سلبية ومن عنف، كل هذا لم يشفع من انتشاره.

على نحوٍ متناقض، لم نستدع كل الجهات الاجتماعية بمؤسساتها وكل المختصين الذين يشكلون قرابة في الموضوع أن يتم معالجة العنف اجتماعياً، لاسيما تحميل البيئة كلياً لهذه السلبيات من خلال العمل بخطاب واحد هو ما يمارسه المجتمع الخارجي من آليات لردع الطفل وقمعه دون أن ننظر إلى قيمة الثواب قبل العقاب، وهذا مَعْلَمٌ على ازدياد العنف.

يركِّز المهتمون بالتنشئة الاجتماعية أن تأثير العوامل يشمل كل الأساليب التي يتلقاها الفرد وهو داخل المؤسسات الاجتماعية، ما يحدِّد بشكل واضح شخصيته، خصوصا أن دور النظم الاجتماعية في إرادتها الانتقال بالفرد من: « الشخص البيولوجي الخام إلى شخص قادر على أداء العمليات الاجتماعية» (لندة، 2010) وهي الوظيفة التي يسعى علماء الاجتماع للتركيز عليها، باعتبارها العملية الديناميكية التي تزوِّد الفرد بأنماط السلوك والخبرات أثناء تفاعله مع الآخرين، فينشأ العنف بالانتقال من الخارج (المجتمع) إلى الداخل (نفسية الفرد).

إنّ مبدأ التلاعب بالفكر يمكن أن يُشكِّل العنف من جراء عدم الاستجابة لاحتياجات الفرد ومتطلباته اجتماعياً، ممّا قد يُفضي إلى: « ميول عدوانية مقموعة» (أرندت، 1992) كنتاج عن مظاهر التهميش والإقصاء في جميع المجالات الاجتماعية، فبحجة التملك والنزوع إلى غريزة الأنانية يحدث العنف، حيث الطاعة التي يُلزمني بها النّشال حين يسرق لي محفظتي بعد أن يهددني بسكينه، مَنْ الدافع إلى اختياره لهذا العنف؟ بلا شك هو الحرمان والكبت النفسي الذي يلازمه، فأنتج عنفاً اجتماعياً.

1.2 . أسباب العنف

فمن أسباب العنف هو أنه ينجم عندما يحصل أناس متساوون على حصصٍ غير متساوية، أو عندما يحصل أناس غير متساوون على حصصٍ متساوية، بفعل عدم مراعاة درجة الاستحقاق وتقسيم الثروات والوظائف، ما ينعكس بالسلب على الوظيفة التربوية التي تتبناها الأسرة، والتي يتلقى فيها الفرد المبادئ الأولية لاتزانه، ما يجعله بين معايشة الاختلال الاجتماعي الناتج عن التذبذب في تلقي المعايير التربوية جسمياً، عقلياً، أخلاقياً، وجدانياً...، وهذا راجع إلى أنماط معينة والتي تختلف وتتفاوت من أسرة إلى أخرى، فمن الآباء المتسامح ومنهم المهمل ومنهم المتسلط...

تنتشر الأنماط التربوية في كل مجتمع باختلاف طريقة تلقينها للطفل حيث أنها تعكس إلى حدٍ

ما طابع المجتمع وثقافته؛ و« في دراسة على عينة من الأسرة الجزائرية بلغت 337 أسرة من شرائح اجتماعية مختلفة ومستويات تعليمية متفاوتة وجد أن نسب تواجد مختلف الأنماط التربوية:

- النمط التربوي المدني: 70.98%.بما في ذلك أسلوب التقرب من الطفل وتفهمه، أسلوب التوضيح والإقناع، الأسلوب الديمقراطي، أسلوب اللين وأسلوب الثواب
- النمط التربوي المتشدد: 11.60%، .بما في ذلك أسلوب فرض الطاعة، أسلوب السيطرة، أسلوب التسلط والشدة والعقاب.
- النمط التربوي المتسيِّب: 17.41%، .بما في ذلك أسلوب الإهمال، التساهل والتسامح والعقاب» (لندة، 2005) وتلعب الأسرة دوراً حاسماً في تشكيل سلوكات الأفراد بطريقة سوية أو غير سوية من خلال النماذج الثقافية التي تقدمها لصغارها، «فأنماط السلوك والتفاعلات التي تدور داخل الأسرة هي النماذج التي تؤثر سَلْباً أو إيجاباً في تربية الناشئين» (أبو جادو، 1998).

وعلى الرغم من مختلف الدراسات التي اهتمت بدور الأسرة في خلق أسوياء أو شواذ، إلاّ أنها لا زالت تحتاج إلى إيضاح واهتمام متزايد لإنشاء نشئ سوي، كون أنّ التركيز على الوسط الذي يتعلم الفرد في إطاره الأنماط السلوكية هي التي تُكسبه عضويته في المجتمع، « وبمجرد ولادة الطفل تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية، فيتعرض الطفل لأنماط متباينة من التنشئة الأسرية:

- نمط القسوة والتسلط؛
- نمط الحماية الزائدة؛
- نمط التفرقة؛
- نمط الإهمال؛
- نمط انشقاق الوالدين.» (أبو جادو، 1998).

تشكِّل الأسرة نسبة كبرى في تحديد سلوكات أفرادها إيجاباً أو سلباً، مما يعني أن التفكير في اتخاذ تدابير في صالح الأسرة عموماً والفرد خصوصاً مهمة كبيرة لإنقاذ النشء من العنف منها:

- النمط التسلطي؛
- النمط التربوي؛
- النمط المتساهل المفرط. (الريماوي، 1993)

أظهرت الدراسات أن أساليب التنشئة الاجتماعية غير السوية تحدد عدد الجانحين والمرضى الفعليين هم أنهم ضحايا سوء معاملة الوالدين والتسلط والإقصاء، مما قد ينعكس على الطفل من سلوكات عدوانية، كون أن الترابط قوي بين النزوع إلى العدوان الاجتماعي ونقص عاطفة المحبة

والحنان، لاعتبارات منها أن التنشئة الاجتماعية هي أداة لنقل الثقافة عبر الأجيال وفقاً لاحتياجات المجتمع ما يجعل منها وسائل للتربية أو آليات للمؤسسات الاجتماعية.

3 . المدرسة:

وتأتي مؤسسة المدرسة تكريساً رسمياً للانطلاق في مشروع الطفل الوجودي، لهذا عُدَّت الأسرة هي الفضاء الأوّل الذي يرعى الطفل جسمياً ونفسياً وعاطفياً وخلقياً... لأنّ حالات عدم التكيُّف مع المدرسة والنجاح فيها أو الإخفاق مردّه إلى الأسرة، حيث الاضطرابات العلائقية والصعوبات المدرسية، وغير ذلك من المشاكل هي أسرية بالدرجة الأولى. فهي مجالاً منظماً لاكتساب المعرفة ببرامج مقصودة ومناهج هادفة إلى تكوين الطفل (الفرد) وتحضيره للمستقبل، عندما تُتاح له فرصة بناء العلاقات الاجتماعية.

1.1 . إسقاط السلوكات العنيفة:

يذهب المختصون إلى اعتبار التربية هي استمرار طبيعي لدراسته من خلال مدى الاهتمام الذي يوليه للتكيُّف، بتحمله المسؤوليات الجديدة، هذه المرحلة هي بداية الفطام عن الأسرة وبناء الاستقلالية الذاتية، « فأحياناً لأسباب لاشعورية يكون ممنوع على الطفل أن يكْبر ويستقل بذاتيته، وأحياناً تساعده على الاندماج دون أن يتعرض لمشاكل نفسية ومدرسية، فعليها أن تساعده لينفصل عنها، وهذا بالتخفيض من إتكاليته عليها شيئاً فشيئاً ويتقبلوا استقلاليته لأنها ضرورية لبناء شخصيته» (لندة، 2008) لهذا لا يمكن أن تتحمل الأسرة مسؤوليتها عن العنف المتزايد تربوياً واجتماعياً، بل تتقاسمه كل من المدرسة، جماعة الرفاق، المدرس، والمنهاج التعليمي، هي إذن العلاقات التي تتمحور حول الطفل تجعله غير سويّ أو سليم، ما العمل؟

في انتقال الطفل من الأسرة إلى المدرسة، نجده يُسقط سلطة الوالدين في مدرسه الذي تظهر له شخصيته المتسلطة متطابقة مع سلطة الأسرة، فنجد المعلِّم في القسم إنسان قيادي يعلِّم ويزوِّد التلميذ بالخبرات، فالمعلم يعود بالطفل إلى المرحلة التي عاشها في الأسرة، لذا، فهو يعوِّض عن سلوكه التقمصي في شخصية المعلم كنموذج ينظر إليه على أنه سلطة، وهنا يكون التقليل من الحدِّ من العنف أسرياً من مسؤولية المدرِّس والمختص والمربي، لأنّ المدرسة هي البيئة الثانية التي يقضي فيها الفرد كل أوقاته، وقد بيّنت ميلاني كلاين (Mélanie Klein): « كيف أن التلميذ يُسقط على مدرِّسه مجموع العلاقات التي عاشها، ويتمثل هذا الإسقاط في إعادة نفس السلوك العاطفي الذي عاشه التلميذ خلال طفولته، وإعادته في الوضعية التربوية والبحث في سلوك المدرس عن تعريف لسلوك أبويه في البيت» (شبشوب،

1986) فتذكر الباحثة عبد الرحيم لندة بأنّ أنماط التربية التي يخضع لها الطفل من تسلط أو إهمال تدفع الطفل إلى لعب نفس الدور الذي يلعبه في الأسرة.

لا يتوانى الطفل المتمدرس أن يلعب عدة أدوار في القسم بحسب ما كان يتلقاه من معاملة والدية سواء الإهمال أو التسلط أو التساهل، ما يبرر تكاثف الجهود المدرسية والبيداغوجية والأسرية للتكفل بالطفل بحسب ما تقتضيه توازنات البيئة عموماً، حيث أنّ اكتساب الطفل لمهارات جديدة وخلق علاقات مع أقرانه ومنافسات يفرض عليه التنازل عن الكثير من مكتسبات الأسرة، لأنّ المدرسة تمثل النظام الانضباطي والديمقراطي في آنٍ، ما يجعل الطفل مهيأ للاكتساب، ضف إلى ذلك أن: « تعليم الطفل في إطار المدرسة لا يتحقق إلا إذا توفر جانب التعاون والتكامل بين المدرسة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة» (عبد الحي، 2008).

ويستمر دور المدرسة، وهي المكان الثاني بعد الأسرة، في إحداث التوازن أو الانحراف بالطفل مع نفسه ومع غيره، ذلك أنّ جل اضطرابات السلوك لا يمكن التكهن بها، ومنه معرفتها إلا بعد دخوله المدرسة. لذلك تعتبر مؤسسة المدرسة فضاءاً لتحقيق التعلم والتكيُّف، لكن هذا يبقى نسبياً بحسب طبيعة البيئة الأسرية التي ترعرع فيها الطفل، حيث تشكل المدرسة أهم متغير يساهم في تكوين الشخصية لما قد يطرأ على شخصية المراهق في هذه الفترة بالذات من تغيرات في السلوك العاطفي أو الانفعالي وما يترتب عليه من صراع مع من حوله من أفراد الجماعة.

يركز المختصون على أن الجو المدرسي السليم من أهم الدوافع للتعلم، ذلك أن تكيفه هو نتاج عن حسن تقدير زملائه له في المدرسة، تصبح المدرسة بيئة مرغوبة لديه، ما يحقق عنده الشعور بالارتياح والتكيُّف والإنتاج داخل المؤسسة وخارجها، حيث بيّن أبو جادو: « أن نتائج العديد من الدراسات أظهرت أن مواجهة الطلبة لمواقف ضاغطة أو صعوبات مدرسية، يقود على الأرجح إلى علاقة إرضاء حاجاتهم النفسية، مما يؤدي إلى تهديد أمنهم النفسي، والذي يمثل عاملاً هاماً في نشوء مشاعر عدم الرضا عن الذات وعن الآخرين، وهذا يزيد من حدة مشكلاتهم الانفعالية في المدرسة، وقد يؤدي ذلك إلى إحساسهم بأنهم غير مقبولين اجتماعياً» (أبو جادو، 1998).

تمثل الخبرات التي يكتسبها الطفل وهو أثناء احتكاكه بالآخرين إحدى المصادر التي تنمي قدراته على إقامة علاقات متينة مع ذاته ومع الآخرين، لما يحققه من انسجام مع المؤسسة التعليمية تساعده على إرضاء نفسه وتشعره بالراحة وبتقبل ذاته كعضو فعال ومنتج اجتماعياً، حينما يستعيد ثقته بنفسه.

تنطوي الأمراض النفسية التي يتعرض لها الفرد سواء المرأة وهي أكثر عرضة للعنف والاكتئاب أو الطفل أو حتى الرجل تحت ما يسمى تعارض تقديم أو اللامبالاة للاهتمام بالرعاية النفسية للمرأة، فنحن نركز على المرأة لأن الاختيار الحسن للزوجة الصالحة هو وقاية « من العنف والاكتئاب للعنصر النسوي، ينعكس بالمثل على الطفل وعلى الأسرة» (الزواوي، 2006)، كما يذكر ذلك الأستاذ جمال ماضي أبو العزايم، لذلك يبقى الاهتمام منصب حول تطوير العملية التربوية والتعليمية حتى نضمن على الأكثر تقليل من تفشي العنف والانحراف والتطرف بجميع أشكاله كسلوك سلبي اجتماعياً ونفسياً.

فيشير المختصون والأطباء أن توفر التدريب في مجال الصحة النفسية ضروري لحمل المسترشد والمرشد حول مسؤوليتهم إزاء احتواء ظاهرة العنف، أما العامل الموضوعي الآخر وهو الأكثر مسؤولية لوجود ظاهرة العنف يتمثل في العلاج الذي يُقدم للمريض، مما يزيد من استفحال العنف داخلياً (نفسياً) فينعكس على الجسم الاجتماعي.

تشير الإحصائيات في الدول النامية، أن المرأة هي الأكثر إصابةً بالاكتئاب بنسبة 30% خلافاً للرجل بنسبة 12.5%، ما يبرّر أن ازدياد الفقر والجوع والعزل في المترل والأمية والتهميش هي أسباب عن المشكلات النفسية للمرأة، فبعد إطلاعنا على بعض المؤسسات القليلة في مدينة سيدي بلعباس بالغرب الجزائري، وجدنا أن طابع المعالجة للمأساة الوطنية، كان مادياً أكثر منه نفسي- معنوي، لذا يتخوّف الأخصائيون من بقاء واقع الخطابات على حالها، لأنها لم تراع نفسية المرضى المتأثرين بالمأساة.

يعوِّل المختصون على دور المؤسسات الاجتماعية لخلق تحسين واقع الفرد والأسرة، حيث واقع السلوكات العنيفة هو ارتباطها بممارسة الخطابات التخويفية على المجتمع المدني، لتشكل موضوع المعرفة (L'objet de savoir) وميدان تتفكر من خلاله السلطة (L'état étatique)، لذا وجب اتخاذ آليات لتصحيح هذه الخطابات منها:

- ممارسة ميكانيزم الإدماج على المتضررين وغير المتضررين من ظاهرة العنف.
- تصحيح الأفكار التطرفية التي عانى منها الفرد والأسرة لخلق توازن نفسي- اجتماعي.
- إعادة قراءة الأشكال الانضباطية للسلطة، من خلال الإعداد الحسن للمؤسسات التربوية ولمؤسسات التنشئة الاجتماعية.

إن التذبذب في كثير من القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تسود الفرد والأسرة، أساسها التغيرات الثقافية السائدة في المجتمع جراء تزايد المد المتصاعد للثقافات الغربية على المجتمع العربي منها

تزايد الإدمان على المخدرات، وتعاطي المؤسسة الرسمية مع هذا المد بالمتفرِّج.

إن الإصلاح لا يمكن أن يكون مجدياً إلا عندما يتم تنفيذ القرارات الخاصة بتنفيذ العنف، وفتح دراسات جادة حول الأسباب لاحتوائها، وهذا من خلال تفعيل دور المدرسة في معاملة الأبناء، بمشاركة الأسرة في مراقبة النشئ لصده عن الاقتراب من السلوكات العنيفة وإتيانها، ومن أسباب تغذيتها:

- فرض الرقابة على وسائل الإعلام (المستورد للأفلام...).
- بث برامج فيها تحسيس الأولياء والأسر بأن عظم الاستخفاف بالسلوكات العنيفة فيه مثالب وانعكاسات على النشئ.
- عرض مناقشات علمية بحضور كافة القوى المختصة في الشؤون الاجتماعية لتحليل ظاهرة العنف، ليس من خلال استرجاع لأسبابها، وإنما كيفية التقليل منها بميكانيزمات معتدلة.

لقد أظهرت النتائج أن الأطفال دون الثامنة عشر يقضون 70% من وقتهم أمام وسائل الاتصال الجمعية أو الشخصية، ومن الأهداف لتحقيق نشء متوازن منها:

- تنمية مهارات معرفية لدى المتعلم.
- تنمية ميول واتجاهات وقيم، وبناء الإنسان من الداخل.
- تناسب ما هو نظري وما هو تطبيقي في الإلقاء على مرأى من المتعلم، لخلق الفهم والوعي وتمام الإدراك (الصورة + المحاضرة) التي فيها عيوب وأخطار على الفرد.
- إقامة الزيارات الميدانية إلى المؤسسات التعليمية والتربوية لتمثيل النشاط المحفِّز للعمل الجماعي لتجاوز السلوكات العنيفة...
- وجود منهج قويم وهادف يعطى للمتعلم، لهدف تحسيسه بعظم المسؤولية اتجاه نفسه واتجاه غيره.

يسعى النشاط التربوي إلى بناء الذات من خلال لعب أدوار مختلفة باستمرار، داخل التنشئة الاجتماعية، وهنا نركز على دور عامل التفاعل في الحد من السلوكات العنيفة داخل الأسرة أو ما عبّر عنه جورج هاربرت ميد بنوعين من العلاقات:

- « دلالة الآخر: هو تعامله مع الموضوعات ومع نفسه، بصيغة المجتمع.
- دلالة العام: ونشاطاته، ولعب في الأخير الدور المفضل لديه.

هو التقيد بقواعد الجماعة وهنا يظهر معنى (الموضوع والمضمون) (Objet et Sujet). » (خواجة، 2005).

وهنا نتساءل مع بورديو (P. Bordieu): « كيف أصبح التقسيم المدرسي يتحول إلى تقسيم اجتماعي؟ على أنه اختلاف فطري، والتقسيم المدرسي هو تمييز اجتماعي مشروع وهو يتلقى عقاب أو

عقوبة من العلم» حيث يحمل النظام المدرسي هاجس: «الإخفاقات (...) وأنّ السلوكيات المنحرفة أو التهميش ما هي إلا رموز وإشارات لعدم الاندماج الاجتماعي.» (لندة، 2010) فتحقيق التنشئة الاجتماعية يقع من خلال إنجاح التفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات.

3. جماعة الأقران

ويستمر الدور الذي تقوم به المدرسة، لكن هذه المرة هو من جماعة الأقران في تشكيل الطفل وهو أثناء التنشئة الاجتماعية، حيث عملية التكيّف والتبادل هي عملية ناجحة تعلم الفرد الكيفية التي يتجاوب بها مع زملائه: «وفرصةً ممارسة الضبط الذاتي للسلوك» (لندة، 2010) فيتعلم الطريقة التي بها يقوِّم سلوكه، وفرصةً للوقوف على المهارات والاهتمامات الملائمة، ما يكسبه التخلي عن السلوك العدواني سواء من الأشقاء أو الوالدين.

لقد أكدت الدراسات أن الدور المنوط برياض الأطفال لاحتضان الطفل بتنمية قدراته، باتت غير متوافقة مع أهدافها ومنها:

-قلة الألعاب والمواد الثقافية 43%.

-عدم ملاءمة البنايات للهدف الذي أنشئت من أجله.

-عدم وجود تغذية أو عناية صحية 19%.

-تذمر أهالي الأطفال من طابع الرسومات المدرسية لرياض الأطفال.

-عدم وجود برامج مؤهلة تتكفل بالأطفال في الروضة.

-نقص التأطير والتأهيل للمشرفين والمربين في الروضة.

قائمة المراجع:

1. أحمد شبشوب، 1986، علوم التربية، مطبعة الوفاق، الطبعة الأولى.
2. حنّة أرندت، 1992، تر: إبراهيم العريس، في العنف، دار الساقي، بيروت، ط1.
3. خالد الزواوي، 2001، التعليم المعاصر وقضاياه التربوية والفنية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1.
4. خالد الزواوي، 2006، التعليم المعاصر: قضاياه التربوية والفنية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ميدان الظاهر (القاهرة)، ط1.
5. رمزي أحمد عبد الحي، 2008، التربية وقضايا المجتمع المعاصرة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
6. الريماوي، محمد عودة، 1993، في علم نفس الطفل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
7. صالح محمد علي أبوجادو، 1998، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1.
8. عبد الرحيم لندة، 2005، الأنماط التربوية الأسرية والحياة المدرسية للتلميذ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الأسري، جامعة وهران.

9. عبد الرحيم لندة، 2008، الطفل بين الأسرة والمدرسة، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر، العدد 06.

10.عبد الرحيم لندة، 2010، التنشئة الاجتماعية: تحديات المجتمع لإعداد الفرد، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 08.

11.عبد العزيز خواجة، 2005، مبادئ في التنشئة الاجتماعية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.

Résumé

Les entraves de la société civile saine face à la mauvaise institution.

La famille est le berceau ou le cadre social ou vit la personne y compris l'individu ainsi que le lieu ou les premières caractéristiques de la personnalité le détient l'individu, elle serre (serrer) au niveau de ses comportements.

Selon les spécialistes, la bonne croissance corporelle, intellectuelle, psychique et sociale est due à la maintenance de la bonne éducation complète. En revanche, la mauvaise discipline de la société va nous donner des extravagants parce que l'individu va projeter le pouvoir de ses parents dans son enseignant.

C'est pour cela, notre société est besoin des différents spécialistes pour que nous puissions faire limiter la croissance de l'agression, ainsi que de le étudier profondément pour minimiser la diffusion des coutumes.

Les mots clés.

L'agression- La mauvaise discipline- L'éducation et la projection -